قال فما شراب الأبرار قال زمزم قوله فهذا صريح الخ لكن في
رواية عن عطاء انه صلى الله عليه وسلم لما أفاض ترع بالدلو
اي من زمزم لم ينزع معه أحد فشرب ثم أفرغ باقي الدلو في
البئر قال الشارح ووجه الجمع لا يخفى

## باب ٧ أنواع الأطوفة

قوله وهو سنة لان الطواف المأمور به في قوله تعالى
وليطوفوا بالبيت العتيق هو طواف الزيارة بالاجماع والامر
لا يقتضي التكرار فلم يبق غيره مرادا واما قوله عليه السلام
من أتى البيت فليحيه بالطواف فهو وان كان أمرا ومقتضاه
الوجوب لكنه ترك بما ذكر من لفظ التحية لانها اسم لاكرام يتبدي
به الانسان كالاحسان وهذا كقوله عليه السلام اذا دخل
المسجد فليصل ركعتين فلما ان بلفظ التحية انتفى الوجوب
قاله المرشدي في شرح منسك الكنز قوله بخلاف المعتمر والمتمتع
فانهما اذا دخلا المسجد يشتغلان بطواف العمرة الذي هو
ركن فيندرج فيه طواف القدوم كما يندرج تحية المسجد في
المكتوبة المؤداة حين دخوله اشتهى قوله والمكي ومن بمعناه
أقول قال في السراج وليس على اهل مكة اطوفة طواف القدوم
لانه تمام القدوم في حقهم وكذا من كان من اهل المواقيت و
من دونها الى مكة لانهم في حكم اهل مكة اشتهى لكن قال
السمرقندي في شرح النقاية وليس لاهل المواقيت ومن داخلها
وخارجها والمكي اذا خرج الى الافاق ثم عاد طواف القدوم
اشتهى قوله ليس له القران اذا خرج أقول هذا احد
قولين



قولين والقول الآخر ان له القران ولو خرج فيها ويكونه قارنا
مسنونا كما سياتي في المتن محلبا يقيل قوله لان أول وقت صحته
دخول الاشهر وقد تقدم في باب المواقيت عن المنسك الكبير
عن الاختيار انه لو طاف للقدوم قبل اشهر الحج فليس عليه اعادته
والله اعلم قوله لان محله المسنونة قبل وقوفه قال الشيخ عبد
الله العفيف في شرحه ولانه يشرع في ابتداء الحج على وجه
يترتب عليه سائر الافعال فلا يكون الاتيان به على غير ذلك الوجه
سنة ولانه اذا دخل مكة بعد الافاضة من عرفة يطوف للزيارة
فيغنيه عن طواف القدوم كصلاة الفرض تغني عن تحية المسجد
ولهذا لم يشرع في العمرة لان طوافها يغني عنه قوله اي بعد
ادراك ركن الوقوف اقول صوابه قبل ادراك ركن الوقوف لانه
اذا ذهب الى عرفة بعد ادراك ركن الوقوف لا يفيده الرجوع
مطلقا لخروج وقت الطواف بالوقوف فتامل قوله في وقته
متعلق بالمصدر اعني الوقوف قوله واختلفوا في الافضل الخ
اقول الخلاف في غير القارن واما هو فلا يعلم خلاف في افضلية
تقديم السعي له بل الاثار تدل على استحباب تقديم السعي له
ولذا قال ابن الهمام فحصل من تعليل غاية ماينبغي ان يكون تقديم السعي
سنة للقارن ولا ضرر في التزامه اشتهى قاله الشيخ حسين المكي
المرشدي في شرحه لهذا الكتاب واما المفرد فقال في الفتح
الافضل له ان لا يسعى عقب القدوم بل يؤخره عقيب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)